



المصانع المحلية كانت على قدر المسؤولية.. شُمرت عن سواعدها وضاعت إنتاجها

تقي لـ «الأنباء»: نريد قطاعاً خاصاً «طموحاً» لا «قنوعاً»



توفيق البغلي



د. طارق الدويسان



عبدالله معرفي



عبدالكريم تقي

طارق عرابي

في إطار جهودها الحثيثة لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا على القطاع الصناعي، والحلول المقترحة لمعالجة أوجه الخلل وضمان الاستدامة المالية، وانطلاقاً من إيمانها بأهمية دعم وتطوير القطاع الصناعي، وإزالة كل العقبات التي تواجه مسيرته وتطوره، سعت الهيئة العامة للصناعة إلى تذليل كل العقبات التي كانت تقف أمام الصناعة الكويتية، والعمل على توفير بيئة آمنة تضمن للمصانع المحلية الديمومة والاستمرارية. ومنذ الأيام الأولى للإعلان عن انتشار فيروس كورونا عالمياً، شكلت الهيئة العامة للصناعة فريقاً للطوارئ لتابعة أداء القطاع الصناعي والتعرف على احتياجاته ومشاكله، وذلك لضمان استمرارية المصانع المحلية بعملها على أكمل وجه لتلبية احتياجات المجتمع الكويتي من المواد الغذائية والطبية والاستهلاكية، بل إنها قامت بتحفيظ المصانع على الدخول في مجالات تصنيع جديدة لم تكن موجودة بالسابق، وذلك من أجل ذلك جميع العقبات التي كان يحتاج إليها القطاع الصناعي، سواء المتعلقة منها بالآلات والمعدات التي تحتاج إليها المصانع، أو المواد الأولية المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى ما يتعلق بإجراءات تشغيل وسكن العمالة التي تحتاج إليها الصناعة.

الإسفننج توفيق البغلي، بطريقة تعامل الحكومة الكويتية ممثلة بوزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة، مع الأزمة الحالية، وبالقرارات الجريئة التي صدرت بشكل فوري لضمان استمرارية الإنتاج من جهة، وضمان عدم ارتفاع الأسعار من الجهة الأخرى. وقال البغلي إن الهيئة العامة للصناعة حذت المصانع الكويتية على ضرورة مواصلة أعمالها، كما أنها بحثت مع العديد من الجهات ذات العلاقة، التي تواجه الموردين وأصحاب المصانع وسبل تذليلها، إضافة إلى حث المصانع على زيادة وتيرة عملها في المصانع والعمل على مدار الساعة لضمان توفير المنتجات اللازمة للمواطنين والمقيمين. وبين أن المصانع الكويتية لم تتردد في التعاون مع الجهات الحكومية المختلفة، لكنه استدرك قائلًا: إن الأزمة الحالية أثرت سلباً على عدد من المصانع التجارية، لاسيما بعد إغلاق المجمعات التجارية ومنافذ البيع، فضلاً عن إيقاف حركة التصدير للخارج في ظل الإجراءات الاحترازية التي تطبقها الحكومة في الوقت الحالي. وحذر من تعرض عدد من الصناعات (غير الغذائية) لكارثة اقتصادية في حال استمر توقف الحركة التجارية لفترة طويلة، خاصة أن العديد من منافذ البيع التابعة للمصانع ومختلف الشركات التجارية ستضطر إلى دفع إيجارات ورواتب شهرية تقدر بالآلاف الدنانير، في الوقت الذي توقفت فيه عوائدها البيعية.

لا أن تكون إجراءاتنا مجرد ردة فعل لوقوع أزمة أو كارثة بعينها. وأكد الدويسان أن الأزمة الحالية جاءت لتكون حافزاً للتفكير الجدي بتوفير جميع المتطلبات التي تحتاج إليها الصناعة الكويتية، بدءاً من الأراضي الصناعية والتسهيلات الحكومية، وصولاً إلى تذليل العقبات التي قد تواجه تطورها وتساعد على المنافسة في الداخل والخارج على حد سواء.

السابق في كلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت ومؤسس ومدير عام شركة رواد العالمية للاستشارات والتدريب، طارق الدويسان أن الكويت لا يمكنها خلق صناعة لمجرد التعامل مع حدث عابر، إذ إنها يجب أن يكون لديها تصور متكامل التي تساعد على خلق صناعة مستدامة، وضمان نجاحها،

وليست «ترفاً». وقال إن المصانع الكويتية أثبتت خلال الأزمة الحالية قدرتها على مواكبة الحدث، وتلبية احتياجات المجتمع الكويتي، بل إن الإنتاج في كل المصانع لم يتوقف منذ بدء الأزمة وحتى يومنا هذا. وأضاف أن شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية (على سبيل المثال) تعمل حالياً بكامل طاقتها الإنتاجية بما يقارب 20 ساعة يومياً، وذلك لتوفير متطلبات الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية من المواد المعقمة والمطهرات، مبيّناً أن الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع قادرة على تلبية احتياجات الدولة لمدة تزيد على 6 أشهر قادمة، خاصة أن المواد الأولية اللازمة للصناعة تلبى احتياجات البلاد لمدة تزيد على ذلك.

وأعرب معرفي عن خالص شكره وتقديره لوزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، من جانبه، أكد الأستاذ

معرفة: المصانع الكويتية أثبتت خلال الأزمة الحالية قدرتها على مواكبة الحدث

الدويسان: مطلوب تصور متكامل لخلق بيئة صناعية راسخة تعمل في الأزمات

البغلي: القرارات الجريئة ساهمت في ضمان استمرارية الإنتاج وعدم ارتفاع الأسعار

نظرة حقيقية

مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي أكد لـ «الأنباء» أن الهيئة تعول كثيراً على استثمارات القطاع الخاص بالمصانع الكبيرة، في الوقت الذي تسعى فيه لتوفير كل التسهيلات التي تحتاج إليها هذه المصانع، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة وخطط واستراتيجية الدولة، وكيفية تحقيق ذلك كله من خلال القطاع الخاص.

وقال إن المصانع الكويتية أثبتت خلال الأزمة الحالية قدرتها على مواكبة الحدث، وتلبية احتياجات المجتمع الكويتي، بل إن الإنتاج في كل المصانع لم يتوقف منذ بدء الأزمة وحتى يومنا هذا. وأضاف أن شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية (على سبيل المثال) تعمل حالياً بكامل طاقتها الإنتاجية بما يقارب 20 ساعة يومياً، وذلك لتوفير متطلبات الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية من المواد المعقمة والمطهرات، مبيّناً أن الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع قادرة على تلبية احتياجات الدولة لمدة تزيد على 6 أشهر قادمة، خاصة أن المواد الأولية اللازمة للصناعة تلبى احتياجات البلاد لمدة تزيد على ذلك.

وأعرب معرفي عن خالص شكره وتقديره لوزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، من جانبه، أكد الأستاذ

وأعرب معرفي عن خالص شكره وتقديره لوزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، من جانبه، أكد الأستاذ

وأعرب معرفي عن خالص شكره وتقديره لوزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، من جانبه، أكد الأستاذ

وأعرب معرفي عن خالص شكره وتقديره لوزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، من جانبه، أكد الأستاذ



أرقام: لن يتحقق التعادل في ميزانية الكويت إلا إذا وصل النفط إلى 60 دولاراً

عجز الميزانية سيصل إلى 20٪ من الناتج المحلي في 2020

علاء مجيد

علاء مجيد

علاء مجيد

16 محطة لـ «البتترول الوطنية» و10 محطات لـ «السور» و10 لـ «الأولى»

36 محطة وقود تعمل على مدار 24 ساعة

علاء مجيد

علاء مجيد

علاء مجيد

وأوضحت المصادر أنه بعد إعادة تشغيل تلك المحطات يصبح العدد الإجمالي لمحطات الشركات الثلاث العاملة (البتترول الوطنية الكويتية - شركة السور لتسويق الوقود - شركة الأولى لتسويق الوقود) 36 محطة موزعة على مختلف مناطق البلاد. وقالت المصادر إن محافظة العاصمة بها 6 محطات وقود تعمل بنظام الـ 24 ساعة يومياً

وأوضحت المصادر أنه بعد إعادة تشغيل تلك المحطات يصبح العدد الإجمالي لمحطات الشركات الثلاث العاملة (البتترول الوطنية الكويتية - شركة السور لتسويق الوقود - شركة الأولى لتسويق الوقود) 36 محطة موزعة على مختلف مناطق البلاد. وقالت المصادر إن محافظة العاصمة بها 6 محطات وقود تعمل بنظام الـ 24 ساعة يومياً

وأوضحت المصادر أنه بعد إعادة تشغيل تلك المحطات يصبح العدد الإجمالي لمحطات الشركات الثلاث العاملة (البتترول الوطنية الكويتية - شركة السور لتسويق الوقود - شركة الأولى لتسويق الوقود) 36 محطة موزعة على مختلف مناطق البلاد. وقالت المصادر إن محافظة العاصمة بها 6 محطات وقود تعمل بنظام الـ 24 ساعة يومياً

وأوضحت المصادر أنه بعد إعادة تشغيل تلك المحطات يصبح العدد الإجمالي لمحطات الشركات الثلاث العاملة (البتترول الوطنية الكويتية - شركة السور لتسويق الوقود - شركة الأولى لتسويق الوقود) 36 محطة موزعة على مختلف مناطق البلاد. وقالت المصادر إن محافظة العاصمة بها 6 محطات وقود تعمل بنظام الـ 24 ساعة يومياً

وأوضحت المصادر أنه بعد إعادة تشغيل تلك المحطات يصبح العدد الإجمالي لمحطات الشركات الثلاث العاملة (البتترول الوطنية الكويتية - شركة السور لتسويق الوقود - شركة الأولى لتسويق الوقود) 36 محطة موزعة على مختلف مناطق البلاد. وقالت المصادر إن محافظة العاصمة بها 6 محطات وقود تعمل بنظام الـ 24 ساعة يومياً

رقم المحطة	المحافظة	شركة البترول الوطنية
54	حولي	بيان
36	الرقبة	الأحمدي
59	النويصيب	الأحمدي
142	صباح الأحمد	الأحمدي
78	ميناء عبدالله	الأحمدي
35	الدوحة	الجهراء
102	المطلاع	الجهراء
105	كبد	الجهراء
39	السالمي	الجهراء
24	العديلية	العاصمة
94	الدوحة	العاصمة
69	خيطان	الفروانية
126	سناد جابر	الفروانية
79	العارضية	الفروانية
18	صبحان	ميبارك الكبير
100	الصبية	الجهراء

رقم المحطة	المحافظة	شركة الأولى لتسويق الوقود
28	العاصمة	قرطبة
45	حولي	طريق الدائري السادس
71	حولي	السالمية
14	حولي	السالمية
4	الجهراء	العبدلي
110	ميبارك الكبير	المسيلة
85	ميبارك الكبير	القرين
52	الفروانية	الشدايية
89	الأحمدي	الوفرة
122	الأحمدي	غرب الشعبية

رقم المحطة	المحافظة	شركة السور لتسويق الوقود
5	العاصمة	المنصورية
51	العاصمة	دوار الأمم
106	العاصمة	جنوب الدوحة
61	حولي	مشرف
117	حولي	جنوب السرة
8	الأحمدي	أبو حليفة
19	الأحمدي	راس الزور
9	الجهراء	الجهراء
80	الفروانية	الفروانية
32	الفروانية	خيطان

مجموع المحطات	رقم المحطة	المحافظة
36		
6		العاصمة
6		حولي
8		الأحمدي
6		الفروانية
7		الجهراء
3		ميبارك الكبير

كبيرة عن مستويات الاسعار الحالية وسعر التعادل في الموازنة العامة للدولة. وأكدت التقرير أن الكويت لن تحقق تعادلاً في ميزانيتها إلا مع مستويات 60 دولاراً للبرميل، وأن العجز في الموازنة العامة للدولة قد يصل إلى نحو 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت في حال وصول مستويات أسعار النفط خلال العام الحالي إلى 30 دولاراً للبرميل. وأشار التقرير إلى أن كل دول الخليج ستحقق عجزاً في ميزانياتها للعام الحالي مع وصول متوسط أسعار النفط إلى 30 دولاراً للبرميل في 2020 باستثناء التي توقع التقرير أن تحقق فوائض مع كل أسعار النفط حتى لو انخفض متوسطها إلى 30 دولاراً للبرميل. وذكر التقرير أن دول الخليج ستلتجأ إلى نفس السياسات التي اتبعتها قبل 5 سنوات لسد عجز الموازنة في الفترة التي انخفضت فيها أسعار النفط وفي مقدمتها السحب من الاحتياطيات واحتياطي النقد الأجنبي مع احتمال مستبعد لسحب من الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي تخوفاً من تناقص السيولة لدى القطاع المصرفي خاصة في ظل الاحتياج إليها وسط انتشار فيروس كورونا والاحتياج لدعم القطاع الخاص إضافة إلى إصدار الديون السيادية محلياً وخارجياً، وقد بدأت بالفعل بعض الدول مثل قطر اللجوء للاستدانة من خلال إصدار سندات دولية بقيمة 10 مليارات دولار وأخيراً فرض الضرائب الإضافية ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وفرض ضرائب على دخل الشركات وهو ما قد يتم بشكل متباين بين الدول مع انخفاض احتمالات تطبيقه.